

اسم المقال: مراجعة مقال: (صراع القوى الكبرى في الهند وباسيفيك إعادة تحيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا) للمؤلف: عبد القادر ذنون

اسم الكاتب: أ.م.د. انعام عبد الرضا سلطان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7536>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



مقال مراجعة موضوع من :

Inaam Abdul Reda Sultan

* أ. م. د. انعام عبد الرضا سلطان*

نستعرض الكتاب الحديث للمؤلف عبد القادر دندن الموسوم بصراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا، والذي صدر عن دار نشر مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، النسخة الأولى في آيار عام 2023، والكتاب مؤلف من 287 صفحة مؤلفة من مقدمة وستة فصول ومن ثم الخاتمة والمراجع، جاءت المقدمة تفسر صياغة الخريطة لقارة آسيا التي يذكر فيها أنها في أيدي أصحاب المصالح من الخبراء والجيوبوليتيكيين والإستراتيجيين وصناع القرار التي تنتقل إلى مستوى أعلى من الديناميكية والتعقيد والتوجه الأيديولوجي والمصلحي مما يسهم في عمليات تخيل وإعادة تخيل الخرائط الجغرافية ومنها صفة الذهنية والمتخيالية حيث تنتشر على الخريطة الواحدة توصيفات متعددة لمناطق وفضاءات متعددة وراء كل منها تقف رغبة في تحقيق هدف ما أو منع خصم أو عدو من تحصيل منفعة معينة لتحول الخريطة إلى رقعة شطرنج يتناقض عليها لاعبون كثر لكل منها توجهاتها المتباعدة وتطلعات إستراتيجية متضاربة بقدر ما تتباين طموحات وتطلعات كل طرف وتخيله لتلك الفضاءات الجغرافية وسعيه لإعادة تشكيلها ورسمها وقراراتها وفقاً لمصالحه ومصالح حلفائه التي تتعارض مع مصالح خصومه. ومع طبيعة وتصورات القوى المتعاملة مع الخريطة ومستوى قوتها وقدرتها على تغيير الدلالات الجيوبوليتيكية لبعض المناطق المتنافس عليها ، فإن تتبع تطور عملية تخيل وتشكيل الخرائط العالمية يعطي فكرة عن توزيع القوة ونوعية الفاعل المهيمن في مدة زمنية ما وكذلك نوعية الصراع الأيديولوجي والفكري السائد بخصوص رقعة معينة من الخرائط وقبل عقود قليلة جداً بدأ توصيف جديد للعلاقات الدولية بأنها باسييفيكية أي نسبة إلى الباسيفيك أو المحيط الهادئ بعد أن تغير مركز القوة بعد أن تغير مركز القوة والجاذبية الاقتصادية والإستراتيجية من الأطلسي نحو الهادئ وأوراسيا والاركتوباسيفيك الذي يتعلق بالربط بين المحيط الهادئ والمحيط المتجمد الشمالي. وما يهمنا هنا في هذا المؤلف هو مفهوم "منطقة الهندوباسيفيك" أو منطقة الهندي- الهادي لأنه المجال التفاعلي الأكثر تأثيراً في مسار ومستقبل العلاقات الدولية حالياً . أن ما وراء مفهوم الهندوباسيفيك ادراكات إستراتيجية وجانب معرفية في استحداث مناطق تنافس ونفوذ ومصالح دولية ربما في رأي الكاتب تحول إلى ساحات حرب اذا فشلت

* جامعة بغداد/ كلية الاعلام/ قسم الصحافة

الترتيبيات الإقليمية في التحكم في مجريات الصراع الدائر هناك واحلال الانماط التعاونية في ذلك الفضاء بشكل اقوى واكبر من نظيراتها الصراعية. فمن وجها نظر الكاتب يعد الهندي باسيفيك اليوم منافس بشدة لمفهوم آسيا الباسيفيك الذي كان مهيمناً وسائداً في مدة سابقة وهو شاهد على انقسام العالم الجيوستراتيجي بين قوى مؤيدة لهذا المفهوم ومتباعدة له وهي دول الرباعي الإستراتيجي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند واستراليا وتشمل هذه القوى دولاً متوسطة مثل كوريا الجنوبية واندونيسيا ودول الآسيان عموماً دولاً ضعيفة وصغيرة كبعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ ، في حين ان الصين في رأس القوى الكبرى المعارضة لهذا المفهوم والمتمسكة بمفهوم آسيا الباسيفيك لأنها ترى في هذا المفهوم المستحدث تهديساً لها ولدورها وتمكنيناً لقوى من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتعبيراً عن نزعة توسيعية امبريالية جديدة تحت غطاء مفهوم تصفه بأنه مصطنع. لقد بحث الكاتب في الفصل الاول حول وقت إعادة تخيل الخريطة.. منطلقات وخلفيات صعود الهندي باسيفيك والذي جاء بمبثعين حيث يعتقد ان هذا المفهوم يندرج ضمن المفاهيم الجغرافية المتخلية ذات الابعاد الجيوبرولتيكية بالاساس اضافة إلى معطيات وعناصر اخرى ويعده الكاتب بالمفهوم المعقد من حيث تركيبته وكيفية ادراكه لانه لا يتحدد فقط بنطليات الخريطة الجغرافية العالمية تتدخل فيه عوامل ومتطلبات الجغرافية الطبيعية وعناصر جيوبرولتيكية وجيواقتصادية وجيونقافية ومصالح متضاربة. لقد بحث الكاتب في البحث الاول عن طبيعة وتطور مفهوم الهندي باسيفيك بمنطلقات معرفية وجينالوجية بالربط بين المصطلحات المفاهيمية واعتبارات الممارسة السياسية العملية التي يقصد بها المنطقة التي تضم الامتداد البحري وما يتبعه من اراضي بحرية تصل بين المحيط الهندي والهادئ في وحدة واحدة. حيث طرح افكاره من من الناحية الجيوبرولتيكية الذي رأى ان الصين والهند مركز منطقة الهندي باسيفيك وتوقع عودة آسيا بقوة إلى المسرح العالمي بالاعتماد على التاريخ الحضاري والثقافي للحضارتين الهندية والصينية وتأثير ذلك في دورهما في مستقبل علاقات القوى فيما اسماه المحيط الهندي الهادئ الاكبر وهمما اللتان تعززان التحليلات المكانية للهندي باسيفيك. واستعرض رؤى العديد من الباحثين منهم الباحث النيوزلندي (بيتر كوزينس والخبير البحري الهندي (فوريست فورانا) حول اقتراب هذا المفهوم من الديناميكيات الإقليمية المتبناة من طرف عدد من الدول ليتقطع المفهوم مع عدد من المناطق الجغرافية وال المجالات والجيوبرولتيك والأمن البحري والتجارة والتنمية...) وسلسلة من الدول المعنية بهذه التطورات. ويستعرض الكاتب كل واحدة من هذه الدول الرباعية في المنطقة فيذكر ان الولايات المتحدة تأخرت في

توظيف هذا المفهوم في عقيدتها الإستراتيجية إلى غاية شهر كانون الثاني لعام 2017 حيث ورد اول ذكر في الوثائق الرسمية الأمريكية في تقرير إستراتيجي للأمن القومي الجديد لعهد جديد في التناقض الإستراتيجي، أما بالنسبة للهند فهدفها هو خلق نظام متحرك للتوازنات الجيوسياسية في ظل النفوذ المتمامي للصين والفوائد المتولدة من حضور الولايات المتحدة والدول العربية في المنطقة، حيث يذكر الكاتب ان دول مجموعة الآسيان العشر اولت اهتماماً كبيراً لوقوعها في قلب منطقة الهندوباسيفيك وتحولها إلى مركز ديناميكيات النمو الاقتصادي العالمي وحيوية دورها في الصراع المستمر بين الولايات المتحدة والصين ومعاناتها من الحرب التجارية التي وقعت بين الجانبين لذلك فهي تؤكد ضرورة دورها في البنية الإقليمية الصاعدة وجعلهما قاطرة لقيادة التعاون والحوار في الهندوباسيفيك. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فكان يتحدث عن عن عوامل تبلور الهوية والبنية الجيوسياسية والجيواقتصادية لها، حيث يذكر ان العولمة المتمامية وتزايد التجارة والتعامل المتبادل بين فواعل متعددة فتحت قنوات اتصال جديدة على صفتى المحيطين على المقومات التي تحتويها تلك الدول الواقعة في هذه المنطقة ويرشحها ان تكون مركز العالم السياسي والاقتصادي. وهذا التغيير في تبني هذا المفهوم ادى إلى ان يكون تغير في سلوك الدفاع والإستراتيجية عند بعض القوى الرئيسية في المنطقة في تشكيل نطاقات تفاعل جديدة كلا المحيطين فضاءً اقتصادياً واستراتيجياً واحداً ومتربطاً حيث يتصور الكاتب بصعود الشرق من جديد في مقابل تراجع الغرب والذي يتجسد هذا الانتقال للقوة في زيادة نصيبه في مختلف المؤشرات العالمية الهمة الاقتصادية والمالية والبشرية باستعراضه مؤشرات رقمية لكل من النمور الآسيوية والهند واليابان والصين ، ومن مميزات التحول ايضاً من آسيا الباسيفيك نحو الهندوباسيفيك تراجع صدارة الولايات المتحدة التي كانت متحكمه بالاولى ولكن الامر اصبح لا يقتصر عليها فقط بل يتعلق بفواعل اخرى مثل الهند واليابان واستراليا التي يتحتم التعامل مع قضايا المنطقة مثل ضمان الأمن والمواصلات البحري ومواجهة الصين فتعد هذه المنطقة انموذجاً للتوع الحضاري والفكري واللغوي حيث تضم مراكز اسلامية كبرى وهندوسية وبوندية وتعددية لغوية وعرقية هائلة، وتميزها ايضاً بوجود بنى اقتصادية وعسكرية معتبرة وطريق عالمي للتجارة ونقل امدادات الطاقة بين القارات الثلاث والأمريكيتين الذي دفع البعض ان يسميهما بالمنطقة العالمية. ويستعرض الكاتب ايضاً نسب مئوية حول امكانات الدول الواقعة في منطقة الهندوباسيفيك من حيث الناتج المحلي الاجمالي ونسبة صادرات النفط العالمية وكذلك اهمية المحيط الهادئ لهذه المنطقة ومقارنته بالمحيط الاطلنطي اضافة إلى كونه نقطة تقاطع وطرق التجارة البرية وحاضنة لمخزونات من

النفط والغاز الطبيعي. وينظر ايضاً ان بحر الصين الجنوبي يعتبر في قلب الهندوباسيفيك وسمى بالبحر المركزي في الجيوبولتيك البحري الموازي لفكرة قلب الارض لماكندر واهميته في نقل امدادات الطاقة وبعد اكثر خط بحري كثافة في العالم واخطر التهديدات التي يتعرض لها في هذه المنطقة، اما بالنسبة لآوقيانوسيا التي تشكل قسماً هاماً من المحيط الهادئ ومنطقة الهندوباسيفيك وموطن لأهم المنشآت العسكرية في العالم، ولم يغفل الكاتب عن ذكر اهمية المحيط الهندي من حيث اهمية الموقع الجغرافي والممرات والمضايق البحرية المتصلة به وكذلك حجم الثروات المعدنية الذي يحتويه ومركز التجارة البحرية العالمية واهمية الدول الواقعة ضمنه من حيث التنافس بين مختلف القوى الإقليمية على النفوذ الإستراتيجي والمصالح الاقتصادية وما يشهده الفضاء الهندي الهادئ من تعقيدات إستراتيجية جديدة في حقبة العولمة وانتشار الأسلحة النووية والتحولات في انمط التعاون والصراع، ويشير الكاتب إلى عدد الدول المشمولة في منطقة الهندوباسيفيك وهي 24 دولة اغلبها في آسيا اضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهناك افاق تتجه نحو توسيع عدد الدول المحسوبة عليها إلى 74 دولة وذلك باحتساب دول القارة الأمريكية الجنوبية والشمالية والوسطى المطلة على المحيط الهادئ ، واخيراً في هذا المبحث يضع الكاتب مقاربة واقعية تشمل رؤية إستراتيجية متوازنة حيث توفر للدول المعنية مقاربة إستراتيجية لتشكيل تحالفات إستراتيجية محتملة وسياسات ضد الصين ومقاربة ليبرالية وهو ارساء مؤسسات تسهل التعاون بين الدول عبر المحيطين يجعل هذه المنطقة مركز نقل اقتصادي وتجاري الاكبر في العالم ولكن هذه الهياكل المؤسسية يتبعها صعوبات في التوافق والتسيق ، أما المقاربة البنائية فهي تبني تفسير بناء بنية اجتماعية جديدة قائمة على قيم ديمقراطية و هوبيات مشتركة لتكون الطموح الذي يربط دول المنطقة بعضها البعض وتكوين تجمعاً للقوى الديمقراطية في مواجهة القوى التسلطية المتمثلة بالصين وروسيا وكوريا الشمالية ، واخيراً يؤكّد الكاتب بأن كل هذه الطرائق الذهنية حول كيفية نظر الدول وادراكها للعالم لهذه المنطقة تشكّل مساراً وعملية تراكم آراء ومؤسسات فكر ورجال دولة واكاديميين خاضعة لتقسيرات متضاربة التي لا تزال عملية فهم ماهية الهندوباسيفيك معقدة والتي اسمها البعض بالاحجية أو المعضلة المحيرة. أما الفصل الثاني فقد كان يتحدث عن طرح مقاربة الهندوباسيفيك لدى دول الرباعي الإستراتيجي مجموعة الأمن البحري والصين الذي يؤكّد بأن المنافسة الإستراتيجية تدور بين الصين من جانب ومن الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين في المنطقة من جانب آخر الذي ينبع في بناء مؤسسي ثانٍ أو متعدد الأطراف ب منتدى الحوار الأمني الرباعي فجاء في المبحث الاول يبحث عن الولايات

المتحدة والتوجه الهنديسيفيكي الاكثر تطرفاً ، فوجد ان مكامن الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة لاعتبارات مكانة القارة الآسيوية ومقومات القوة الاقتصادية والإستراتيجية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تحتويها دول القارة واهتمام كل الادارات الأمريكية المتعاقبة بها، فكان الشروع أمريكي في استخدام مفهوم الهنديسيفيك في عهد ادارة باراك اوباما في إطار إعادة تقييم وتفعيل سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا. يستشهد الكاتب باهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بهيلاري كلينتون حول ضرورة تحويل الترابط المتمامي بين المحيطين إلى مفهوم وتصور عمليين وتأكد أن اليابان حجر زاوية السلام والاستقرار في المنطقة ومنح الهند صفة الشريك الديمقراطي الاساس، وتأكيد الاهتمام الأمريكي في عقد العديد من الشراكات والاتفاقيات مع دول المنطقة مستثنية الصين وكيف نشرت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها البحرية في المحيط الهادئ من أجل زيادة حضورها ونفوذها في المنطقة وان نقطة التحول في السياسة الأمريكية تجاه الهنديسيفيك ارتبطت بوصول دونالد ترامب إلى الادارة وتصاعد اولويات هذه المنطقة في العقيدة الأمريكية وضمن الوثائق القومية الرسمية الأمنية وضرورة تحدي القوة الصينية وكذلك روسيا التي تسعى لثبت وجودها ونفوذها في تلك المنطقة وحلت كوريا الشمالية ثالث في ترتيب التحديات اضافة إلى تهديدات اخرى مثل الإرهاب والمدمرات والقرصنة والاتجار المحظوظ بالأسلحة وينظر الكاتب كيف كثفت الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها العسكرية بمختلف صنوفها الحربية والقتالية وضرورة تحالفها مع شركاء وحلفاء من اجل مواجهة كل التحديات التي تضمها المنطقة. وكذلك اهتمامها بالبعد الاقتصادي لهذه المنطقة في عقد العديد من المنتديات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة ، بالإضافة إلى اهتمام الادارة الأمريكية الحالية لجو بايدن في التأكيد على محورية المنطقة وتقويتها وجودها والتزاماتها فيها وأهمية حلفاء واشنطن والتركيز على احتواء الصين التي تمثل تحدياً شاملأً للأمن القومي الأمريكي ، وأهمية تفعيل منتدى الحوار الرباعي الأمني وتوقيع المزيد من الاتفاقيات العسكرية وضرورة وضع تعريف خاص للمنطقة حول الامتداد الجغرافي لهذه المنطقة، وجاء البحث الثاني ليحمل عنوان اليابان مهد الفكر والعرب، حيث يرجع الكاتب الفضل إلى اليابان في اعطاءها بعد الإستراتيجي ولفت انتباه العالم والخلفاء لأهمية هذه المنطقة من خلال عرض فكرة الهنديسيفيك الحرة والمفتوحة ومفترتها حول انشاء هيكل للحوار الأمني الرباعي ويستعرض الباحث ثلاث محاور رئيسة لهذه المنطقة وهي توسيع فضاء و المجال المنطقة في إطار ادراج قوى جديدة ضمنها في إطار آسيا الكبرى ومحورية العوامل المعيارية في تشكيل هذا الفضاء وهي تأكيد قيم الديمقراطية والحرية من أجل التعاون الإقليمي في

المنطقة فضلاً عن محور الأمانة لتوسيع مجال التفاعل والقيم المشتركة وذلك بتعزيز الجانب الأمني لمختلف التهديدات التي تتعرض لها المنطقة من جانب الأمن البحري، لذلك الكاتب يرى أن اليابان ملزمة بأيجاد الأدوات واللحفاء الكفiliين في إطار عمل أمني أوسع لمساعدتها في تحقيق اهدافها الإستراتيجية وخلاصها من تزايد التهديد والنفوذ الصيني على مصالحها، فيما كان المبحث الثالث عن استراليا أول مبني رسمياً لمفهوم الهندوسيفيك حيث استعرض الكاتب الأهمية السياسية والجغرافية لاستراليا والمقومات التي تمتلكها مما جعلها تكون فاعلاً رئيساً في شؤون المحيط الهادئ وأكثر الدول نشاطاً في الدعوة لهذا المفهوم بشكل رسمي حيث تمتاز بنفوذ دبلوماسي نسبي وجغرافيتها متوضعة بين المحيطين وقريبة من أهم خطوط المواصلات البحرية وعلاقاتها متعددة مع القوى الآسيوية وهي أول دولة تستعمل هذا المفهوم في وثائقها الإستراتيجية والذي ساعد على بروز هذا المفهوم هو صعود الهند كفاعل اقتصادي وتجاري وزيادة تدفقات التجارة والاستثمارات وامدادات الطاقة عبر هذه المنطقة حيث بين استراليا مصالحها الإستراتيجية والداعمة في جوار إقليمي أمن وهندوسيفيك مستقر ونظام عالمي قائم على القواعد وتأكيد توسيع علاقاتها مع الحلفاء على اعتبار أنها فاعل محوري في منطقة قائمة على أربعة عناصر أساسية وهي حل الخلافات باللجوء إلى القانون الدولي والأسواق المفتوحة والتكميل الاقتصادي الشامل ومن ثم حرية الملاحة البحرية والجوية وتحقيق أمنها البحري والتأكيد على القيم الديمقراطية وترسيخها، وذكر الكاتب أيضاً أن استراليا تجمعها علاقات واسعة مع الصين بين التعاون وعدم اليقين من جراء بعض الخلافات الأخيرة بينهما لذا فهي تبحث عن إستراتيجية توازن بين الشق الجيوسياسي والشق الجيواقتصادي وسياسة خارجية أكثر تناصصاً في المنطقة. أما المبحث الرابع فكان يتحدث عن الهند التي لها قدم في الهادي وقدم في الهادي واستعرض الكاتب المقومات التي تمتاز بها من حيث الموقع الجغرافي والبحري والسكاني والمقدمة التكنولوجية والاقتصادي والعسكري حيث سعت إلى تحسين أنها البحري ومواجهة التهديدات واضعاف باكستان وتنمية علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، لكن هناك تحديات وعراقل تمثل في جوارها الإقليمي من فكرة مفهوم الهندوسيفيك ونفوذ الصين وموقف البيئة الداخلية الهندية منها بالإضافة إلى وجود مشاعر سلبية تجاه السياسات الأمريكية في المنطقة أو فكرة هذا المفهوم. أما الفصل الثالث فكان عن الهندوسيفيك في التفكير الإستراتيجي الصيني معارضة قوية ورهانات حساسة حيث يؤكد الكاتب أن هذه الفكرة جاءت أساساً من قبل دول الرباعي ومن أجل تقويض قدرات الصين الصاعدة العسكرية والاقتصادية ومنعها من نشر نفوذها في المنطقة والذي

جوبي بالرفض والمعارضة الشديدة من الدوائر الرسمية الحساسة في الصين فجاء المبحث الأول يتحدث عن موقف الصين تجاه الهندوباسيفيك من الصمت الحذر إلى المعارضة الصاخبة حيث تم استقبال فكرة الهندوباسيفيك لأول مرة في الوسط الصيني عام 2012 بصمت وحذر ومخاوفها من تداعياتها على مستقبلها في المنطقة التي تدرك بصعود قوى وتجعلها خارج فكرة المحيط الهندي ويؤكد الكاتب اصارا الصين باستعمال المفهوم القديم آسيا الباسيفيك وتتهم الولايات المتحدة بأفعال المشاكل والتوترات في المنطقة على الرغم من محاولات الصين بتقديم مبادرات تحقيق الاستقرار والتعاون وحل المشكلات سواء بصيغة ثنائية أو متعددة الاطراف، فترى الصين ان المفهوم الجديد هو سعي وتزعم أمريكي لمواجهتها ومنها من تحقيق اهدافها بالاخص من خلال مشروع الحزام والطريق ودعم إستراتيجية الهند من اجل احتواء النفوذ الصيني ودعم الولايات المتحدة في مشاريعها والتي تحولت إلى شراكة دفاع +أمن في عهد ترمب . ويزعم المسؤولون الصينيون ان الشعوب في آسيا الباسيفيك ترفض المفهوم الجديد التي لا تزال تتذكر الصراعات الناجمة من محاولات الهيمنة الخارجية.اما المبحث الثاني فكان عن الرهانات والتحديات الرئيسية للصين في نطاق الهندوباسيفيك، حيث ادرك صناع القرار في الصين عن اهمية هذا المفهوم المتبني من قوى منافسة ومعادية لها فال المجال الجغرافي والجيسياسي للهندوباسيفيك يمنح مجال واسع للمنافسة مع مناطق حساسة في سياستها الخارجية والتي تمس بمصالحها الاقتصادية والسياسية أو تتركها تتدخل في البؤر الحساسة التي تقع محل نزاع ، ومن هنا يتعرض الكاتب اهم الرهانات والقضايا الحيوية بالنسبة للصين في نطاق هذه المنطقة وهي اولاً لا انجاز مكتملاً بدون عودة تايوان إلى الوطن الام وهو هدف الصين الاساسي التي تتعلق بالسيادة والحفظ على وحدة وسلامة الاراضي ومع عودة هونغ كونغ وماكاو إلى السيادة الصينية فهي تقاتل من اجل عودة تايوان حتى لو تم استردادها بالقوة والتي ربطت عدم عودتها إلى الوطن الام بالانتهاص من نهضة الامة الصينية والذي هو هدف الشعب الصيني عامه والهدف القومي الاول لسياسات الأمن والدفاع الصينية في منع التجزئة والتقسيم ودعم توحيد تايوان ، اما ثانيا فهو تحويل بحر الصين الجنوبي إلى بحيرة بكين حيث تدعى الصين بملكية اجزاء من هذا البحر وادميته بالنسبة لها فهو يحاذى عدد من القوى الآسيوية الهامة اقتصادياً وإستراتيجياً واحتواءه على مخزون ضخم من النفط والغاز الطبيعي وهي مستعدة لاستعمال القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها الحيوية هناك، فالصين تواجه عدد من الدول التي تدعى بحق السيادة على بعض المناطق المطلة على بحر الصين الجنوبي منها ماليزيا والفلبين وبروناي وتايوان وفيتنام وحجم التناقض بين الصين وهذه الدول

في كل المقومات الحيوية وان هناك بعض الجزر يمنح امتلاكها حق السيادة عليها وان الصين لها الريادة في السيطرة الأمنية والعسكرية عليها والتي اثبتت احقيتها عليها بالقانون الدولي، اما ثالثاً هو فرض التصورات الصينية للنزاع الإقليمي في بحر الصين الشرقي والذي يعد من اهم المنافذ البحرية الهامة في إستراتيجيتها حيث يدور النزاع في هذا البحر بين اليابان والصين حول عدد من الجزر التي تمتاز بأهميتها في المنطقة وبموقعها الإستراتيجي على مشارف طرق النقل البحري والتي ترعم الصين بملكيتها لها تاريخياً ويسعى كل طرف لضم تلك الجزر لمنطقته الاقتصادية الخالصة من اجل الاستحواذ على المخزونات المعدنية والنفطية والغازية المتمرزة في مياه تلك الجزر، واصبحت واصبحت محل نزاع وتوتر بين الجانبين مما حدا بالصين إلى اقامة منطقة دفاع جوية لحماية مصالحها الإستراتيجية بينما كانت القضية الرابعة هي مواجهة مأزق ملقا وتأمين المضيق الحيوي والذي يعد حيث يعد اهم واطول طريق ملاحة بحري حيث يربط هذا المضيق بين المحيطين وبحر الصين الجنوبي الذي جعله مركز تقاطع تجاري بين اوروبا وآسيا ويدع من اكثر المضايق اهمية إستراتيجية في العالم حيث تعتمد عليه الصين اعتماداً كبيراً في استمرار وضمان مصالحها الاقتصادية في المنطقة اضافة انه خط نقل بحري إستراتيجي وتخشى الصين عليه من القرصنة والإرهاب ومن سعي دول الرباعي في السيطرة عليه والذ سوف يسبب لها مأزق وحساسية يتوقع فيه سيناريو حرب تقوم فيه قوة دولية الولايات المتحدة على الارجح والهند بدرجة اقل باستعمال قوتها العسكرية لاغلاق المضيق ومنع الصين من الولوج اليه خصوصاً عدم توفر بدائل عملية في حالة اغلاقه حيث يعد هذا المضيق بالنسبة للصين المأزق والمنفذ والفرصة والخطر ، اما القضية الخامسة فهي حرية الملاحة وحماية المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في المحيط الهندي ويؤكد اهمية هذا الممر الملاحي لأمدادات الطاقة العالمية ويدع ساحة رئيسيه للتنافس البحري بين الهند والصين في آسيا وسعى كلّاً منها في السيطرة عليه ودخولهم في تنافس ديناميكي في تلك المياه ، فتعزز الهند ان المحيط الهندي هو محيط الهند لاعتبارات وعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية وجغرافية واهتمامها بضمان بيئة مستقرة ومن طموح قوى خارجية لكسب مناطق نفوذ في المحيط الهندي على حسابها، وخشية الصين من تداعيات التغلغل الهندي في هذه المياه على خطوط المواصلات البحرية لنقل امداداتها النفطية وضمان أمنها الطاقي وسعيها لأحتواء الهند عبر دبلوماسيتها النشطة وتعزيز وجودها العسكري ونشر قواتها في تلك المنطقة اضافة إلى تقوية علاقاتها مع الباكستان العدو التقليدي للهندي . ويستعرض الكاتب أيضاً إستراتيجية عقد اللوؤه التي اعتمدتها عليها الصين في توسيع نفوذها في المحيط الهندي

وتطوير منشآت إستراتيجية ورصد ودعم لوجيستي في الموقع القريب من الطرق البحرية بهدف ادامة العمليات البحرية الصينية في البحار البعيدة، واخيراً القضية السادسة في محور الاهتمام الصيني هو التعامل مع حضور القوة البحرية الأمريكية في المنطقة الذي يثير قلق الصين لكون تلك المياه موطنًا لعدد من المعالم الحيوية الصينية من اجل تحقيق كل القضايا سابقة الذكر والذي يعتمد على مدى تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية البحرية من جهة وطبيعة السياسات الأمنية الأمريكية المتباينة هناك من جهة أخرى. لذا دفعت كل الرهانات والقضايا الحساسة لدى الصين باقتراح انضمام الصين إلى الهنديسيفيك من اجل محاربة الراعي الإستراتيجي من اضعاف الصين أو اقصاءها وبهذا الانضمام ستتحول المحننة إلى فرصة حيث ان النفوذ الجيواقتصادي الإقليمي للصين بفضل نشأت وانعكاسات مشروع الحزام والطريق في شقه البحري الذي يجعل الصين الدولة الوحيدة التي تمتلك فعلياً إستراتيجية واقعية وعملية للهنديسيفيك. وجاء الفصل الرابع يبحث عن الترتيبات الاقتصادية والأمنية لدول الرباعي الإستراتيجي في الهنديسيفيك حيث تجمع الرؤى لهذه الدول في تبني إستراتيجية لقيادة تعاملات المنطقة ودمج الدول الأخرى ضمن شبكة من العلاقات والترتيبات المختلفة الرسمية وغير الرسمية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري والأمني العسكري .فكان البحث الاول يتناول الترتيبات الاقتصادية والتجارية تعزيز شبكة المصالح والاعتماد المتبادل والتي تضمنت اهم المبادرات التي تبنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة فكانت المبادرة الاولى هي الهنديسيفيك الحرة والمفتوحة قاطرة التعاون في المنطقة والتي تعود فكرتها إلى رئيس الوزراء الياباني الراحل والتي ذكر الكاتب تفاصيل عنها في الفصول السابقة وجاءت مبادرة ترمب عام 2017 في انشاء منطقة حرة ومفتوحة تسير وفق عدد من المبادئ كاحترام سيادة واستقلال جميع الدول في المنطقة والحل السلمي للخلافات وتدعم القانون الدولي اضافة إلى تجارة حرة وعادلة ومتبادلة تقوم على الاستثمارات المفتوحة ولتحقيق ذلك تبنت الولايات المتحدة ثلاثة إستراتيجيات الاولى في تعزيز وتمويل التنمية والمساعدة التقنية وفي مجال الاقتصاد الرقمي والطاقة والبنية التحتية اما ثانياً فهي انشاء شبكة النقطة الزرقاء بالتعاون مع اليابان واستراليا للحصول على شهادات الجودة العالمية لمشاريع البنى التحتية وترقية الشفافية اما ثالثاً فهي التنسيق مع الدول الاعضاء في مجموعة الدول السبع لتمويل مشاريع البنى التحتية لبعض دول المنطقة لضمان كفاءة استغلال الموارد وهي محاولة لمواجهة مشروع الحزام والطريق الصيني وكلها ترتبط مع مبادئ الحرية والانفتاح التي تضمنها هذه الفكرة وبين الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني والمخاوف من تداعيات هذا الصعود والتي جوبه بعناصر اساسية

تدعم التقرير الأمريكي وهي التعاون الأمني وتعزيز الاقتصاد والاستثمار وزيادة عوامل الثقة والشفافية وهذه العناصر واقعة تحت تهديد اربعة فواعل اساسية وهي الصين وروسيا وكوريا الشمالية وتحديات عابرة للحدود والتي تعدّها الولايات المتحدة هذه التهديدات تمس بأمنها ومصالحها القومية ولمجابهة هذه العناصر يتم رصد عدد من الإستراتيجيات والتي تمثل بالجاهزية عبر ردع قوي بالتعاون مع الحلفاء من أجل تحقيق السلام وثانيهما الشراكات الشبكية ومن ثم دعم قيام منطقة شبكية أمنية وأخيراً تعزيز العلاقات الآسيوية وضمان دخولها المجالات المشتركة وذكر الكاتب خشية الحلفاء وشركاء الولايات المتحدة من السلوكيات التي اتبّعها ترمب عام 2017 مع الدول الآسيوية التي زعزعت ثقة دول المنطقة حيث رحب الصين بهذه الاجراءات التي اتبّعها ادارة ترمب والذي سيمكنها من فرض معاييرها وتصوراتها الاقتصادية مما جاء الرد الأمريكي لتصحيح رؤى ومخاوف دول المنطقة بابداء المساعدات والمبادرات والتعاون في شتى المجالات اليها. أما ثاني المبادرات وهي إطار العمل الاقتصادي لهندوباسيفيك من أجل الازدهار حيث اعلن الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن في ايار 2022 مبادرة اقتصادية للتجارة الإقليمية وتضم 13 دولة في مجال الطاقة المتعددة التبادل التجاري لكن كل هذه الركائز يُعبّر عليها بغياب تقديم قضايا مفتاحية لانجاح وتقديم تلك الركائز ما ثالث المبادرات في مشاريع متنوعة قامت بها دول الرباعي بشكل منفرد فمثلاً نشطت اليابان في تمويل مشاريع البنية التحتية في المنطقة وتبني إستراتيجية اقتصادية وتنموية في حماية البيئة والموارد وانضمت إليها كلا من أستراليا والولايات المتحدة لجعل مبادرة شراكة من أجل بنية تحتية نوعية وتحقيق اتفاقيات تعاون في شتى المجالات. أما أستراليا فسعت إلى تأسيس هيكل اقتصادي من أجل الاعتماد المتبادل وتتبع حركة التجارة والاستثمارات الخارجية في المنطقة، أما الهند فعززت من تفعيل رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي في الاقتصاد والتجارة والتنمية وتدفق السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا وقد جاءت بمبادرة أخرى باسم الأمن والنمو للجميع في المنطقة وهي عقيدة تُعرف برؤية هندية للتعاون تقوم على خمسة مبادئ أساسية وهي حماية اراضي الهند والدفاع عن مصالحها ثم تعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع جيرانها وترقية اعمال السلم والأمن وآخر اشاعة مناخ من النقاء والحل السلمي للخلافات البحرية. وكذلك مبادرات أخرى مثل قمة شرق آسيا واتفاقية الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة ويعُبر عنها جميعها بأنها تفتقد عدم التوازن بين شقي المنطقة الهادي والهندي. واغلب هذه الاتفاقيات في المحيط الهادي مما يؤدي إلى تعطيل الانفتاح والتكامل الإقليمي في المنطقة التي هي ليست بمخفى عن الصين. وجاء المبحث الثاني يبحث عن الترتيبات

الأمنية بمتطلبات بيئه مضطربة حيث يؤكد الكاتب بان هذه المنطقة محفوفه بالمخاطر والتهديدات لذا يستوجب انشاء ترتيبات وتحالفات والعمل الجماعي بين الولايات المتحدة وشركائها الرئيسين في هذه المنطقة تعمل جميعها على بث الاستقرار ومن ابرزها منتدى الحوار الأمني الرباعي ويهتم بالقضايا الأمنية والسياسية وتعزيز الأمن البحري في كلاً المحيطين والتي عارضت الصين هذا التحالف والتي كانت قرارات بوش الابن حيال الصين متربدة خشية عدم انضمام الاخيرة في التحالف ضد الإرهاب الذي ادى إلى تخوف اليابان من الاضرار بمصالحها مع الصين ويُعَبَّر عن هذا المنتدى بعموم البعد العسكري في الحوار الأمني الرباعي وعدم وجود هيكل رسمي مؤسسي يمكن من خلاله معرفة جدول اعمال المجموعة بالإضافة إلى الضرر الذي سيصيب العلاقات الثنائية بين الصين ومع كل دول التحالف الرباعي اما ثانٍي هذه الاتفاقيات هو اتفاق اوكروس الثلاثي الي بحث الكاتب فيه اسس الخلافات بين استراليا والصين والذي اطرها إلى علاقات ايجابية في الجانب الاقتصادي فالصين بحاجة دائمةً إلى موارد اولية من اجل مواصلة تقدمها الاقتصادي وكانت استراليا تزخر بهذه الموارد واصبحت مجالاً للتعاون بين البلدين لكن بسبب الخلافات التي دارت حول قضية فايروس كورونا ساءت العلاقة تبيهما وفرضت الصين عقوبات عليها وتعريفات كمرمية على سلعها والتي استغلت من جانب الولايات المتحدة لجذب استراليا نحوها فدفعتها إلى توقيع اتفاق اوكروس الثلاثي عام 2021 الذي جمع الولايات المتحدة واستراليا وبريطانيا للتعاون في القضايا الأمنية والإستراتيجية وهي القضايا التي يشوبها النزاع والتوتر بين استراليا والصين مستعرض الكاتب المقومات التي تمتلكها استراليا ما يجعلها فاعلاً مؤثراً في مواجهة المخاطر الأمنية حيث ايدت احقيه حرية الملاحة للاساطيل الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وجاء الرد الصيني من هذا الاتفاق بمسارين الاول ان الصين عامل استقرار الولايات المتحدة عامل الفوضى ام المسار الآخر فهو الطريق إلى قلب القوى الاخرى التي يمر عبر معارضه الاتفاق التي وصفته بأنه زمرة انغلوساكسونية يخدم مصالح الدول الموقعة عليه فقط ومن هنا عملت الصين على كسب تأييد الدول المعارضة والمتضـررة من هذا الاتفاق وحتى القوى الحليفة للولايات المتحدة والتي هي متخففة من تداعيات هذا الاتفاق في زعزعة الاستقرار والجهود العالمية في منع الانتشار النووي وكان الشروع في تطبيقه على ارض الواقع في 13 اذار من عام 2023 فقد اعلن جو بايدن عن عزم استراليا بشراء 3 غواصات أمريكية تعمل بالدفع النووي وعقد المزيد من اتفاقيات التعاون العسكري وشهد بحر الصين الجنوبي العديد من المناورات العسكرية الثنائية والثلاثية بين اطراف الاتفاق واطراف خارجية. في حين

جاء الفصل الخامس بعنوان الاستجابة الصينية لـاستراتيجية وترتيبات دول الرباعي الإستراتيجي في الهندوباسيفيك وهو ان إستراتيجية المواجهة الصينية تحركت على المستوى الاقتصادي وال العسكري والدبلوماسي من اجل مواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الإستراتيجية في محيطها الإقليمي، فكان المبحث الاول استجابات اقتصادية وهي ان الثروة في خدمة الطموحات الإستراتيجية حيث يعنى الاقتصاد نقطة قوة الصين بامتلاكها اكبر الاقتصادات حركية ونمواً وارتباطاً بالسوق العالمية ومداخيلها المالية التي تسهم في توظيف وخدمة اهدافها التوسعية والمأمول ان يفوق اقتصادها الاقتصاد الأمريكي في العقد القائم وانه سيصبح اكبر اقتصاد عالمي بحصة 20% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي عام 2050 وكان هذا الارتفاع نتيجة لعقود من الاصلاحات والسياسات البراغماتية على الرغم من تعرض اقتصادها لتداعيات جائحة كورونا ولكنها عدت بعضويتها في عدد من المؤسسات المالية والاقراض الخارجي للصين شجع الكثير من الدول إلى ابعادها عن المؤسسات المالية الغربية كل هذه المقومات للصين تتخوف منها الدول المنافسة لها في الهندوباسيفيك لتقديمها كل صور التعاون البري والبحري واللوجستي وربط الدول بالاقتصاد الصيني ومشاريعها ومبادراتها في تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري في دول أمريكا اللاتينية والقاربة القطبية من خلال تبنيها مشروع طريق الحرير القطبي بالتعاون مع روسيا ، ويدرك الكاتب ان الصين تمكنت لغاية نهاية عام 2021 من توقيع مع 147 دولة و32 منظمة دولية في كافة مشاريع البنية التحتية والطاقة والتي لاقت اعتراض كبير من دول الرباعي الإستراتيجي، اما اليابان فقد ردت عن المبادرة الصينية بانها وجهت دعمها لدول جنوب شرق آسيا في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري وكذلك الهند التي ابدت تخوفها من النفوذ الصيني على مناطق نفوذهما في المحيط الهندي، واحيراً يستعرض الكاتب كيف ان بعض الدول ابدت قبولها بالمشروع الصيني والفوائد التي جنتها ويبحث الكاتب عن التأييد الصيني لروسيا في حربها ضد اوكرانيا وابرام العديد من الاتفاقيات معها وتأمين امداداتها الطاقية واتجاهها نحو زيادة ارتباطها مع دول الكواد الكبيرة من اجل اضعافها أو الضغط عليها أو تقديم التنازلات من اجل تحديد خصومها وسياساتهم في المنطقة. وكتب الباحث في المبحث الثاني عن الاستجابة العسكرية حيث تبقى الصين تعتمد على القوة العسكرية وهي الحاسم في تحديد مكانتها الإقليمية والعالمية ولحماية وحدة اراضيها وامداداتها النفطية والدفاع عن مطالبهما الإقليمية في تايوان وجزر بحر الصين الجنوبي والشرقي والقدرة على مواجهة القوة العسكرية للولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة. وان فكرة الحرب في الفكر الإستراتيجي الصيني المعاصر ما زالت مطروحة رغم

كل ما يعج به الخطاب الصيني من تأكيد على الطابع السلمي لصعود ونهضة الامة الصينية وتحول الصين من عقيدة الدفاع النشيط عن البحار القريبة إلى عقيدة الدفاع عن البحار البعيدة في اطار إستراتيجي تمتد من 2000 إلى 2040 من اجل وضع حد للهيمنة الأمريكية العسكرية البحرية في المحيطين الهندي والهادئ في فضاء هذه المنطقة. اثمرت هذه الجهود إلى بالتدريج إلى تحول الصين إلى اكبر قوة بحرية في آسيا وامتلاكها لأكبر اسطول غواصات في آسيا وي تعرض الكاتب انواع القوات المسلحة الصينية بمختلف صنوفها وكيفية تبنيها عدد من التكتيكات لاثبات ملكيتها للجزر الواقعة على بحر الصين الجنوبي والشرقي ف قامت مثلاً بالاحتلال الفعال للجزر والارصدة وعمليات الاستكشاف واقتناص الثروات الطبيعية والدوريات العنيفة والانتشار المسلح لقواتها ومناوراتها في تايوان، ويدرك ان الولايات المتحدة تلعب بورقة تايوان وبحر الصين الجنوبي لأحداث فوضى في المنطقة وهي لن تسمح بعودة تايوان للصين، ويدرك ايضا صعود القوة العسكرية الصينية والهندية مقابل تراجع القوة العسكرية الأمريكية وقيام اليابان بتطوير شبكات الاتصال العسكرية الحديثة . فالبحار هي مفتاح الصراع العسكري المحتمل مستقبلاً . اما المبحث الثالث فكان يتحدث عن استجابات دبلوماسية وتحركات على عدة اصعدة ورسم فيها الصينيون صورة بلادهم على ستة مقولات وهي انهم امة وشعب عظيم واحترام السيادة القومية وان السياسة الخارجية لا تقوم على المنفعة وانما على مبادئ تتسم بالقيم العالية وتحبذ الحلول السلمية وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية أو مظاهر الحروب والصراع ، ويعكس عمل الصين عبر دبلوماسيتها الاقتصادية نشر رقعة الازدهار والاستقرار والتزام الصين بتحقيق مبادئ مفهوم مجتمع مصير مشترك للبشرية وارساء قواعد التنمية البشرية لذا فن مبادئ الإستراتيجية للهندوباسيفيك تهدد القيم الصينية وتأثر سلباً في زعزعة الاستقرار والأمن والتعاون حسب رؤيتها ، لذا فعملت الصين على توطيد علاقاتها مع عدة دول ومناطق ودول جزرية صغيرة حيث ابدت رغبتها في التعاون مع الصين بما يخدم مصالحها من جهة وحافظت على تقاربها مع الولايات المتحدة من جهة اخرى. وعلل الكاتب ان سياسات الرباعي الإستراتيجي ساهمت في توطيد العلاقات بين الصين وروسيا بشكل اكبر وتقاسم رؤاهم حول توزيع القوة في النظام الدولي ومعارضتهما لمفهوم الهندوباسيفيك الموجه ضدهما بشكل رئيس ، وبرزت منظمة شنغيه اي للتعاون ايضا كمحور من محاور التعاون الروسي الصيني لمواجهة الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة وتعزيز النفوذ الصيني في المنظمات الدولية وتأسيس منظمات اخرى بديلة وجديدة لا تتأثر بالغرب ويتوقع ان تكون ادوات لممارسة الضغط وتحديد المؤسسات الغربية بل هناك من يرى ان الصين

اصبحت منافس للام المتحدة. اما الفصل السادس والأخير فاوجز الكاتب عن المستقبل حول مفهوم الهنديسيفيك الذي انطلق بين اتجاهات التعاون والصراع وهنا يذكر وجود سيناريوهان للباحث الصيني في جامعة سيبوث للدراسات الدولية حول مسار تطورها وصيرورتها التي لا تخرج عن الاتجاه نحو الصراع أو التعاون. فجاء في المبحث الاول السيناريو التصارعي والذي يقوم على غلبة احتمالات المواجهة حيث يفترض الكاتب تحول المنطقة إلى ميدان معركة جديد لصراع القوى الكبرى ولحرب حتمية شاملة مع الصين ويدعم هذا السيناريو مجموعة من المعطيات والعوامل والتي تمثلت بتنامي القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية وحتى مصادر القوة الناعمة وامتلاكها المراتب الاولى في حجم التجارة والتصدير والثانية عالمياً من حيث الاقتصاد وثالثاً من حيث القوة العسكرية للجيش وكذلك تبني الصين لمشاريع وانشطة اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية متعددة الاطراف باللغة التأثير عالمياً وإقليمياً وتأسيس مؤسسات مالية قوية ومناطق حرة واجراء مناورات وتدريبات عسكرية في مناطق حساسة وتموضعها في تايوان وبحر الصين الجنوبي وكذلك قيام الولايات المتحدة بجعل المنطقة مسرح لعملياتها واعادة هندسة المنطقة أمنياً وتوسيع منتدى الرباعي الإستراتيجي حيث سيضم قوة حليفة اخرى ما يسمى بالکواد بلاس ويضم كوريا الجنوبية وبريطانيا ونيوزلندا وزيادة عدد التحالفات والاتفاقيات واهما اتفاق اوکوس الثلاثي لتزويد استراليا بغواصات نووية وكذلك العسكرية الواسعة للمنطقة في بؤر توثر خطيرة وزيادة التسلح للدول واستمرار تطوير الصين لجيشه ورفع اليابان لميزانيتها العسكرية وتحديث الهند لإستراتيجيتها البحرية والتسلح النووي لكوريا الشمالية واخيراً تأثر المنطقة بانقسامها إلى معاشر احدهما شرقى بزعامة الصين وروسيا والآخر غربى بزعامة الولايات المتحدة وحلفاءها ودول اوربية واستراليا ونيوزلندا. اما السيناريو الثاني الذي وضحه الكاتب وهو سيناريو التعاون من المحتمل تحول المنطقة إلى امتداد طبيعى لازدهار منطقة آسيا الباسيفيك وبعد هذا السيناريو اقل مواجهة وعدائية واكثر تقارباً وتعاونية ويعتمد هذا السيناريو على مبررات منها تحول المنطقة إلى مركز ثقل والجانبية الاقتصادية والثقافية في العالم بدون منازع مع احتواءها لكبر اقتصادات العالم والنسب الكبرى في الناتج المحلي الاجمالي والتجارة العالمية اضافة إلى زيادة عوامل التبادل وتعقد شبكة المصالح والمنافع التي تجمع دول المنطقة مثل فكرة الهنديسيفيك الحرة والمفتوحة واتفاقية اطار العمل للمنطقة من اجل الازدهار ومنظمة الدول المطلة على المحيط الهندي واخيراً التكلفة الباهضة للحرب اقتصادياً وإستراتيجياً وانسانياً لدول تمتلك ترسانات نووية مما يعني الدمار و يجعل من سيناريو الحرب والصراع مضرأً للجميع. وجاء المبحث الاخير من هذا الفصل يتحدث عن

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على مستقبل المنطقة فجاءت العوامل النابعة من البيئة الداخلية والقوى الرئيسية فيها مثل افتقار الهندوسيفيك لهوية جامعة واضحة مما يعني انها فضاء لتلبية المصالح الحيوية الاقتصادية والأمنية والتباين والاختلاف في مفهومه وحدوده وامتداداته الجغرافية وغياب هيكل مؤسسي جامع لدول المنطقة يكون بامكانه العمل ك منتدى واحد وهناك تباين في الاهتمام ومنح الاولوية للمجال الأمني والإستراتيجي اكبر من المجال الاقتصادي والتجاري مما رأى البعض ان الهندوسيفيك ذات طابع جيوبوليتيكي بالاساس وبعدة يأتي الطابع الجيواقتصادي واخيراً تشتت ولاءات ومصالح الدول الرئيسية في المنطقة فنجد الهند هي شريكاً امنيا وطرفا رئيسا في منتدى الحوار وبنفس الوقت ذات روابط متينة مع الصين،اما المستوى الخارجي وهي ان الصين معادية ومعارضة للمفهوم وللإستراتيجية الأمريكية والتوازن الروسي الصيني هو معارضة للغرب عموماً وإستراتيجية المفهوم خصوصاً .واخيراً فإن الانجاز الاكبر سيكون ابقاء الصراع ودائرة التناقض في حدود معينة وضيقه بحيث لا تتطور نحو تهديد الأمن والاستقرار في الهندوسيفيك ، أو نمط من التعايش السلمي بدلاً من الاضرار بمصالح طرف أو اطراف معينة إلى حد الذي يمنع قطع الخط الواصل بين المواجهة والتعاون في منطقة تحفل بمختلف دوافع الصراع وعدم الاستقرار .